

## المحاضرة الخامسة: نشأة وتطور المؤسسة الاقتصادية 2

6- التكتلات الاقتصادية أو الإحتكارات: مع نهاية القرن السابق وبداية القرن الحالي، إتجهت المؤسسات الاقتصادية إلى التركيز والتجمع للتمكن من الصمود في السوق أمام المنافسة، بإستعمال قوة وجودها أو بالتحكم في أسعار المنتجات وأسواقها، حيث تدخلت الدول في الإقتصاد أيضا، وأنشأت مؤسسات صناعية وخدمية كبيرة، وازدادت التكتلات كبرا وتأثيرا مع منتصف القرن 20، وتمثل هذه التكتلات أو الإحتكارات في:

\* **الكارتل:** هو تركيز لعدة مؤسسات في نفس القطاع في شكل إتفاق فيما بينها، على تحديد الأسعار للمواد التي تنتجها، أو توزيع الأسواق فيما بينها، أو قد تقيم عمليات نقل وإشهار، وعرض للمنتجات بشكل مشترك فيما بينها. وعملية الإتفاق هذه تمكن مجموعة المؤسسات التي تبقى مستقلة كل منها ماليا وقانونيا، من العمل في السوق بدون المنافسة التي عادة ما تضرب بعضها بعضا بها، وهكذا يتم التحكم في السوق الخاص بالمنتجات المعنية، وتحقق معه هذه المؤسسات الأرباح الإحتكارية، وتختفي المنافسة الحقيقية، وكلما كانت هذه التجمعات تضم أكبر المنتجين في الفرع المعني، ولا يسيطر بعضهم على الآخر، كلما كان هناك تنسيق ونجاح أكبر.

\* **التروست:** هو تكتل ينتج عن إندماج عدد من المؤسسات، تفقد فيه إستقلاليتها المالية وشخصيتها القانونية والمعنوية، وينشأ التروست بعدة طرق، مثل اندماج أكثر من مؤسسة، أو شراء إحداها لأخرى أو أكثر، من خلال أحد الشركاء أو مجموعة منهم، أو عن طريق الطلب العام للشراء الذي يتم في البورصة بشكل علني تتقدم فيه مؤسسة بطلب علني إلى مؤسسة أخرى لشراء جزء من أسهمها، لتصبح أغلبية رأسمالها في يد المساهمين بالمؤسسة الأولى. والتركز من خلال التروست يسمح للمؤسسة من تحقيق عدد من المزايا، منها تحسين مردوديتها وأيضا أحيانا إنخفاض الأسعار لمنتجاتها.

\* **شركة التملك (holding):** مع توسع الأسواق المالية، وكبر المؤسسات الاقتصادية، وظهور ميكانيزمات معقدة للمعاملات بين البنوك والمؤسسات من خلال البورصة، ظهرت هناك تجمعات ناتجة عن شراء بنوك لأسهم عدد من المؤسسات في قطاعات أو فروع إقتصادية متشابهة أو مختلفة، صناعية أو تجارية ومالية، لتصبح شبكة من المؤسسات تحت إستراتيجية وتوجيه الممتلكين الماليين بواسطة المديرين، وأعضاء مجالس الإدارة فيها دون أن تفقد إستقلالها القانوني. وهذا الشكل من التركيز يدعي بالرأسمال المالي، أو الهولدينغ.

7- **الشركات متعددة الجنسيات:** بنشوء العديد من المؤسسات الكبيرة أو الإحتكارات إتجهت إلى التوسع خارج بلدانها الأصلية، وإنتشرت في العديد من البلدان عبر العالم.

\* **تعريف الشركات متعددة الجنسيات:** أخذت عدة تسميات منها دولية، عالمية، عابرة للقوميات، متعددة الجنسيات ... إلخ، ومن التعريفات التي قدمت لهذه المؤسسات هي المؤسسات التي تقوم بأعمالها بشكل مباشر في أكثر من بلدين من خلال التصدير، أو تقديم براءات الاختراع والإشراف على نشاط المنشآت في الخارج، أو إنتاج وتوزيع، أو بحث وإستعمال التكنولوجيا، في الداخل أو في الخارج معا، حيث تأخذ الفروع أو المنشآت في هذه البلدان جنسية هذه الأخيرة، أي تصبح ذات إنتماءات قومية مختلفة، ولكنها موحدة من خلال إستراتيجية عامة للإدارة.

\* **أسباب نشوء وتطور الشركات متعددة الجنسيات:** مع نمو المؤسسة يتم إضافة خطوط جديدة من الإنتاج أو التوسع نحو السوق الخارجية، حيث يتم العمل خارج البلد، عفويا أو إستراتيجيا، بواسطة فروع أنشطة إنتاجية قد تتمتع باستقلال نسبي مع إرتباطها بالإدارة الأم، ثم يكون في مرحلة أخرى من التوسع الخارجي، إنشاء قسم إنتاجي في الخارج.

ومن العوامل المساعدة إلى حد كبير على تحول مؤسسات أو شركات وطنية معينة، إلى مؤسسات متعددة الجنسيات نجد:

- الحصول على إمكانية الوصول إلى مصادر قوة العمل والطاقة منخفضة التكاليف، وكذا تخفيض التكاليف بالاستفادة من إنخفاض تكاليف عوامل الإنتاج الأساسية من مواد ويد عاملة، وكذلك الضرائب في حالات كثيرة، باعتبارها وسيلة لاجتذاب المستثمرين في البلدان النامية خاصة.

- التخلص من التقيد بالمقاييس التقنية لحماية البيئة وتجنب تخفيض تلوثها.

- الإقتراب من الأسواق الخارجية التي تزداد إتساعاً أحسن من مجرد التصدير إليها، وذلك بالإنتاج فيها للإقتراب أكثر من المنافسين و التكيف مع ظروفها ... إلخ.
  - الحيلولة دون إستيلاء المنافس على الأسواق الخارجية ومصادر المواد الأولية.
  - تقليل تأثير التقلبات الإقتصادية الدورية في السوق الداخلية على الشركات الأصلية الكبرى، وتحبيدها قدر الإمكان، من خلال تخفيض الأخطار وتوزيعها، بحيث توزع الإستثمارات والموارد المالية في أكثر من بلد، وظروف مختلفة سياسية واقتصادية وأمنية، ومصادر مواد ما، يجعل الأخطار المحتملة قليلة أو عديمة المفعول على حياة الشركة وإهتزازها، بواسطة التعويض بين الفروع المختلفة لها..
  - الإلتفاف على التشريعات الوطنية المناهضة للتروستات في البلد الأصلي.
- وهناك من يقدم أربع مراحل أساسية لتطور الهيكل الخارجي للشركات في سياق تحولها إلى شركات م. ج:
- 1- تنفيذ عمليات تصدير وإستيراد.
  - 2- بيع براءات الإختراع ونقل التكنولوجيا من الشركة إلى البلدان الخارجية.
  - 3- إنطلاق الإستثمارات الخارجية، وإنشاء وحدات إنتاجية، وقد تكون أحياناً مختلطة مع الرأسمال الخاص أو العمومي للبلد المضيف. وفي هذه المرحلة تزداد صلاحيات الشركة داخل البلد المضيف وأثارها في التشغيل وتحويل التكنولوجيا، واستفادة الدولة من مصادر الضرائب عليها ... إلخ.
  - 4- زيادة الإستثمارات الخارجية بشكل كبير، وأيضاً الأرباح والمزايا التي تجنمها هذه الشركات، عند الإستقرار والتأقلم مع الظروف العامة للبلد المضيف.
- ومن المهم أن نذكر هنا أن تطور وإنتشار الشركات متعددة الجنسيات، لم تكن إلا ضمن السياق العام للتطور الذي شهدته العلاقات الإقتصادية الدولية، والنظريات المتعلقة بالتجارة الدولية.